

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٠

في شأن تقديرات موازنة الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون

للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون والمعدل

بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون للسنة المالية

٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليارا وتسعمائة وخمسة وستون

مليون جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٢٧٢٠٠٠٠٠٠٠

جنيه (فقط وقدره مليارا ومائتان واثنان وسبعون مليون جنيه) موزعة كالاتى :

أجور بمبلغ ٢٦٨٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٠٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١١٠٨٠٠٠٠٠٠٠ حنه (فقط مليارا ومائة وثمانية ملايين جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وأربعة وستون مليون جنيه)

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٦٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة وثلاثة وتسعون مليون جنيه) موزعة كالتى :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٦٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة وثلاثة وتسعون مليون جنيه) موزعة كالتى :

إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك

الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القرار جزءاً
لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية
إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك
إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ المحرم سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٨ أبريل سنة .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة القومية لاتحاد الأذاعنة والتليفزيون
للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢٠٠٠/٩٩		٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٠/٩٩		٢٠٠١/٢٠٠٠	
٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	بيان	بيان	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	بيان	بيان
٨٥٧٠٠٠٠٠٠٠	١٠٢١٠٠٠٠٠٠٠	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الإستخدامات الجارية:	الإستخدامات الجارية:
٨٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إيرادات النشاط الجارى	إيرادات أخرى	٨٨٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الأجور	النفقات الجارية والتحويلات الجارية
٩٤٠٣٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١١٣٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الاستخدمات الجارية	جملة الاستخدمات الجارية
١٩٥١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	عمور السمليات الجارية	عمور السمليات الجارية	١١٣٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	جملة الموازنة الجارية
١١٣٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	جملة الموازنة الجارية				
٣٥٤٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الإيرادات الرأسمالية:	الإيرادات الرأسمالية:	١٩٢٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الإستخدامات استثنائية	الإستخدامات استثنائية
١٩٢٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	إيرادات رأسمالية متنوعة	٣٥٤٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	تحويلات رأسمالية	تحويلات رأسمالية
٥٤٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	فروض وتسهيلات التمتنية كله فروض من بنك الأستثمار القومى	فروض وتسهيلات التمتنية كله فروض من بنك الأستثمار القومى	٥٤٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الاستخدمات الرأسمالية	جملة الاستخدمات الرأسمالية
١٦٨٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	جملة الإيرادات الرأسمالية	١٦٨٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إجمالي الموازنة	إجمالي الموازنة
		إجمالي الموازنة:	إجمالي الموازنة:				

الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون
الموازنة الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

بيان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٠/٩٩٩	بيان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٠/٩٩٩
الاجور :	جنيه	جنيه	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية :	جنيه	جنيه
مجموعة (١) أجور نقدية	٢١١٧٤٨٠٠٠	١٩٦٤٢٨٠٠٠	مجموعة (٢) إيرادات رسوم متنوعة	١١٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠
مجموعة (٢) مزايا عينية	١٥٨٠١٠٠٠	١٥٨٠١٠٠٠	مجموعة (٣) إيرادات النشاط الجارى	١٠٢١٠٠٠٠	٨٥٧٠٠٠٠٠
مجموعة (٣) مزايا تأمينية	٢٥٩٧٤٠٠٠	٢٢٢٤٦٠٠٠	مجموعة (٥) إيرادات أوراق مالية	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
اعتماد إجمالي :			مجموعة (٦) إيرادات محوئية جارية	٢٦٠٠٠٠٠	٢٣٥٠٠٠٠٠
للوظائف الخالية	٢٠٠٩٠٠٠	٢٩٤٧٠٠٠			
تحت التوزيع «للصحفيين»	١٤٦٨٠٠٠	١٤٦٨٠٠٠			
صافى الأجور	٢٦٨٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠			
النفقات الجارية والتحويلات الجارية :					
مجموعة (١) المستلزمات السلعية	٨٦٠٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠٠			
مجموعة (٢) المستلزمات الخدمية	٢٨٥٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠			
مجموعة (٤) التحويلات الجارية	٥٢٢٠٠٠٠٠	٤٤٣٤٠٠٠٠٠			
جملة النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١٠٠٤٠٠٠٠٠	٨٨٥٤٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١١٠٨٠٠٠٠٠	٩٤٠٣٠٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	١٢٧٢٠٠٠٠٠	١١٣٥٤٠٠٠٠٠	عجز العمليات الجارية	١٦٤٠٠٠٠٠٠	١٩٥١٠٠٠٠٠
جملة الموازنة الجارية	١٢٧٢٠٠٠٠٠	١١٣٥٤٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	١٢٧٢٠٠٠٠٠	١١٣٥٤٠٠٠٠٠

الأجور للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	البيان
جنيه	جنيه	مجموعة (١) أجور نقدية :
٨١٤.....	٧٦٨.....	بند ١ * الوظائف الدائمة
١٩٨٢.....	٧٢٨٨.....	بند ٢ * المكافآت الشاملة
٤٣١٤.....	٥٨٨٥.....	بند ٥ * المكافآت
٤٤٨٤٣.....	٤٢٥٣٤.....	بند ٦ * الرواتب والبدلات
٢٥٠٧٣.....	٢٦٢٧٦.....	بند ٧ * مزايا نقدية
١٩٦٤٣٨.....	٢١١٧٤٨.....	جملة مجموعة (١)
		مجموعة (٢) مزايا عينية :
٩٥.....	٩٥.....	بند ١ * تكلفة أغذية تصرف للعاملين
١٤٥.....	١٤٥.....	بند ٢ * تكلفة ملابس تصرف للعاملين
١٣٦.....	١٣٦.....	بند ٣ * تكلفة نقل العاملين
١٢٤٦٥.....	١٢٤٦٥.....	بند ٤ * تكلفة العلاج الطبي
٨.....	٨.....	بند ٥ * تكلفة خدمات ثقافية واجتماعية ورياضية وترفيهية
١٥٨٠١.....	١٥٨٠١.....	جملة مجموعة (٢)
		مجموعة (٣) مزايا تأمينية :
٢٨٤٢٨.....	٢١١٨.....	بند ١ * حصة الهيئة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء
١٤٥.....	٩٤٢.....	بند ٢ * حصة الهيئة في التأمين ضد المرض
١٩٢٩.....	٢٠٨.....	بند ٣ * حصة الهيئة في تأمين إصابات العمل
١٦٧١.....	١٥٤.....	بند ٥ * حصة الهيئة في اشتراكات نظام المكافآت
١٦٣.....	٢٣٢.....	بند ٧ * تكاليف مساهمة الهيئة في التأمين على العاملين في إجازة لرعاية أطفالهن
٢٢٢٤٦.....	٢٥٩٧٤.....	جملة مجموعة (٣)
		اعتماد إجمالي :
٢٩٤٧.....	٢٠٠٩.....	للوظائف الحالية
١٤٦٨.....	١٤٦٨.....	تحت التوزيع للصحفيين
٢٥.....	٢٦٨.....	إجمالي الأجور

النفقات الجارية والتحويلات الجارية
للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	البيان
جنيه	جنيه	مجموعة (١) المستلزمات السلعية :
١٧٠.....	١٨٠.....	بند «١» خامات
٢.....	٢١.....	بند «٢» وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل
١٢.....	١٢.....	بند «٣» وقود وزيوت لسيارات الركوب
٢٩.....	٢١.....	بند «٤» قطع غيار ومهمات
٢.....	٢.....	بند «٥» مواد تعبئة وتغليف
٢٧٢.....	٢٧٢.....	بند «٧» أدوات كتابية وكتب
٩٧٨.....	٩٧٨.....	بند «٨» مياه وإنارة
٨٢.....	٨٦.....	جملة مجموعة (١)
		مجموعة (٢) المستلزمات الخدمية :
٨.....	٨.....	بند «١» نفقات صيانة
٢٧٥.....	٢٧٥.....	بند «٢» نفقات تشغيل لدى الغير ومقاولي الباطن
٥.....	٥.....	بند «٣» خدمات أبحاث وتجارب
٥.....	٥.....	بند «٤» نشر وطبع وإعلان ودعاية واستقبال
١٨.....	١٨.....	بند «٥» نقل وانتقالات عامة ومواصلات
٨١٥.....	٨٢٥.....	بند «٦» إيجار معدات ووسائل نقل
١١.....	١١.....	بند «٧» تكاليف خدمات المصالح
٤٩.....	٤٩.....	بند «٨» اشتراكات وضرائب ورسوم أجنبية
٦٢.....	٧.....	بند «٩» نفقات خدمية لغير العاملين ومواطني ج.د.ع
١.....	١.....	بند «١١» تكاليف البرامج التدريبية
١٢١٥.....	١٤٧٥.....	بند «١٣» نفقات خدمية متنوعة
٢٦.....	٢٨٥.....	جملة مجموعة (٢)

(تابع) النفقات الجارية والتحويلات الجارية

للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	البيان
جنيه	جنيه	مجموعة (٤) التحويلات الجارية :
٣٢٥٧٥٠٠٠	٣٤٢٠٠٠٠٠	بند « ١ » ضرائب ورسوم سلعية
		بند « ٢ » الإهلاك وتسوية مصروفات الصيانة
٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	والعمرات الدورية
٤١٩٠٠٠	٣٧٣٠٠٠٠٠	بند « ٣ » الإيجار
١٩٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٨١١٧٠٠٠٠	بند « ٥ » فوائد محلية
٤٠٦٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠٠٠	بند « ٦ » فوائد خارجية
٤٤٣٤٠٠٠٠٠٠	٥٣٣٠٠٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (٤)
٨٨٥٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠	إجمالي النفقات الجارية والتحويلات الجارية

الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية

للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	البيان
جنيه	جنيه	
٩٨.....	١١.....	مجموعة (٢) إيرادات ورسوم متنوعة :
		مجموعة (٣) إيرادات النشاط الجارى :
١٦.....	٢١٨.....	بند « ١ » صافى مبيعات إنتاج تام
٦٩٧.....	*٨٠٣.....	بند « ٣ » خدمات مباعه
٨٥٧.....	١٠٢١.....	جملة مجموعة (٣)
٥.....	٥.....	مجموعة (٥) إيرادات أوراق مالية :
		مجموعة (٦) إيرادات تحويلية جارية :
١٥.....	١٥.....	بند « ١ » فوائد دائنة
٣.....	٥.....	بند « ٢ » إيجارات دائنة
-	١٢.....	بند « ٦ » إيرادات سنوات سابقة
٢١٧.....	١٢.....	بند « ٧ » إيرادات متنوعة
٢٣٥.....	٢٦.....	جملة مجموعة (٦)
٩٤.٣.....	١١.٨.....	إجمالى الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...

* يتضمن مبلغ ٣٢٠ مليون جنيه مقابل خدمات مؤداه للأجهزة الحكومية .

عجز العمليات الجارية

للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	البيان
جنيه	جنيه	
١٩٥١.....	١٦٤.....	عجز العمليات الجارية

الموازنة الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٠/١٩٩		٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٠/١٩٩	
بيان	جنيها	جنيها	جنيها	جنيها	جنيها	جنيها	جنيها
الاستخدامات الاستثمارية							
التحويلات الرأسمالية :							
مجموعة (٢) سداد القروض	١٣٢٤٠٠٠	١٥٩٤٤٠٠٠					
مجموعة (٥) التغيرات في الأرصدة	٣٢٣٦٧٦٠٠٠	-					
مجموعة (٧) عمز العمليات الجاريه المرهله	١٦٤٠٠٠٠٠٠	١٩٥١٠٠٠٠٠					
جملة التحويلات الرأسمالية	٤٨٩٠٠٠٠٠٠	٣٥٤٥٤٠٠٠٠					
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٦٩٣٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٧٠٠٠٠٠٠٠					
بيان <th>٢٠٠١/٢٠٠٠</th> <th>٢٠٠٠/١٩٩</th> <th>بيان</th> <th>٢٠٠١/٢٠٠٠</th> <th>٢٠٠٠/١٩٩</th>	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٠/١٩٩	بيان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٠/١٩٩		
الائرادات الرأسمالية المتنوعه :			القروض (والتسهيلات الائتمانية :				
مجموعة (١) التمويل الذاتي	٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٤٥٤٠٠٠٠٠	مجموعة (١) القروض المحليه	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٤٦٠٠٠٠٠٠		
مجموعة (٢) إيرادات تحويلية رأسمالية	٢٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠	-	جملة الإيرادات الرأسمالية المتنوعه	٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٤٦٠٠٠٠٠٠		
جملة الإيرادات الرأسمالية المتنوعه	٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٤٥٤٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٦٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٧٠٠٠٠٠٠٠٠		

(١) الموازنة الاستثمارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

تاريخ	تاريخ	بيان	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١
١٩٩٩/٠٠	٢٠٠٠/٠٠	بيان	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	بيان
١٩٩٩/٠٠	٢٠٠٠/٠٠	الإيرادات الرأسمالية المتنوعة :	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	الإيرادات الرأسمالية المتنوعة :
١٩٩٩/٠٠	٢٠٠٠/٠٠	القروض والتسهيلات الائتمانية	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	القروض والتسهيلات الائتمانية
١٩٩٩/٠٠	٢٠٠٠/٠٠	مجموعه (١) القروض المحلية :	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	مجموعه (١) القروض المحلية :
١٩٩٩/٠٠	٢٠٠٠/٠٠	بنك (٢) من بنك الاستثمار القوي	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	بنك (٢) من بنك الاستثمار القوي
١٩٩٩/٠٠	٢٠٠٠/٠٠	جملة القروض والتسهيلات الائتمانية	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	جملة القروض والتسهيلات الائتمانية
١٩٩٩/٠٠	٢٠٠٠/٠٠	الإجمالي	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠٠/٢٠٠١	الإجمالي

التأثيرات العامة للهيئات الاقتصادية

للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

(المادة ١)

يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » تعديل موازنة الهيئة بما يخصص لها من اعتمادات إجمالية مدرجة بالموازنة العامة للدولة بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يتعلق بالأجور .

(المادة ٢)

يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » بناء على طلب الهيئة استخدام وفور اعتمادات بنود مدرجة فى موازنتها لمواجهة مصروف يدخل فى نطاق بنود أخرى دون تأثير على الفائض بالنقص أو العجز بالزيادة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يتعلق بالأجور .

كما يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » استحداث بنود وأنواع فى نطاق التقسيم النمطى الخاص بالهيئات والوحدات الاقتصادية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يتعلق بالأجور .

(المادة ٣)

يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » وبعد موافقة وزارة التخطيط بالنسبة للاستثمارات زيادة اعتمادات الهيئة مقابل زيادة موازية فى الإيرادات بما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من معونات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة وتعديل الموازنة تبعاً لذلك .

(المادة ٤)

يجوز لوزير المالية أو « من يفوضه » وبناء على طلب بنك الاستثمار القومى أن تقوم وزارة المالية بسداد مستحقات البنك من الأقساط والفوائد طرف الهيئة وفى حدود المدرج بموازنتها كأقساط وفوائد لبنك الاستثمار القومى من التمويل الذى تتيحه وزارة المالية شهريا لها بعد استئداء حقوق وزارة المالية طرفها .

كما يجوز لبنك الاستثمار القومى بناء على طلب وزارة المالية سداد مستحقات مصلحة الجمارك طرف الهيئة من التمويل الذى يتيحه البنك لتلك الهيئة عن مشروعاتها الاستثمارية .

(المادة ٥)

لا يجوز للهيئة دعم الصناديق الخاصة بالعاملين لديها من اعتمادات موازنتها كما لا يجوز لها إنشاء أية صناديق خاصة مستقبلا إلا بموافقة رئيس الجمهورية .

(المادة ٦)

يراعى بالنسبة للهيئة التى تتقدم بمقترحاتها بشأن اعتماد تقييم أو إعادة تقييم الوظائف بالإدارات القانونية بها استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، كما يجوز أثناء السنة فصل وظائف الإدارات القانونية بموازنتها تحت مسمى وظائف أعضاء الإدارة القانونية ولمن تنطبق بشأنهم أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته وذلك بناء على اقتراح من الهيئة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبموافقة وزير المالية أو من يفوضه .

(المادة ٧)

يحظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المخصصة للأجور والمدرجة بموازنة الهيئة إلا بعد توزيعها على مختلف المجموعات والبنود بموافقة وزير المالية أو من يفوضه بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(المادة ٨)

تحتفظ الهيئات العامة الاقتصادية بموازناتها بأعداد درجات الوظائف الممولة والشاغرة أو التى تخلو أثناء السنة موزعة على المجموعات النوعية المختلفة ، وذلك على سبيل التذكار .

وتدرج المخصصات المالية لتكاليف هذه الوظائف فى اعتماد إجمالى خاص ومستقل يدرج بالأجور بموازنة كل هيئة اقتصادية .

ولا يتم الصرف من هذا الاعتماد إلا بقرار من وزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وللأغراض الآتية :

(أ) إعادة تمويل الوظائف الشاغرة المحتفظ بها على سبيل التذكار سواء فى ذات المجموعة النوعية أو فى درجات ومجموعات نوعية مغايرة التى يتم شغلها وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية وباتباع القواعد المقررة فيها بناء على اقتراح السلطة المختصة .

(ب) تعزيز تمويل الأعباء المالية للوظائف العليا القيادية التى يتم شغلها باستخدام درجات الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار ووفق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن الوظائف المدنية القيادية ولائحته التنفيذية بناء على اقتراح السلطة المختصة .

(ج) تعزيز فروق تمويل الأعباء المالية الإضافية للترقيات التى تجربها السلطة المختصة على الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار بناء على اقتراح السلطة المختصة .

(د) تعزيز الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الإدارى بما يتطلبه من تطوير لنظم الخدمة المدنية وتحريك للعمالة الزائدة داخل الهيئات العامة الاقتصادية وتطوير مستوى الخدمات الحكومية المؤداة .

(المادة ٩)

(أ) بالنسبة للهيئة التي اعتمدت جداول ترتيب وظائفها أو استحدثت بجداول ترتيب وظائفها مجموعات نوعية جديدة أو تم بها تصويب أوضاع وظيفية قائمة طبقاً للقواعد المقررة ، يراعى أن تتقدم الهيئة إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة خلال السنة المالية بمقترحاتها فى شأن إعادة توزيع درجات وظائفها سواء الخالية أو المشغولة والمدرجة بموازنتها على المجموعات النوعية المختلفة الواردة بجداول ترتيب وظائفها بناء على قرارات نقل العاملين لمراجعتها وإقرارها مع تحديد مسميات الوظائف من واقع جداول الترتيب المعتمدة ولا تعتبر هذه التعديلات سارية إلا من تاريخ موافقة وزير المالية « أو من يفوضه » على ألا يترتب على هذا التوزيع تعديل فى أعداد أو مستوى درجات ببند (١) وظائف دائمة بموازنة الهيئة .

(ب) يعتبر سجل استمارة موازنة وظائف الهيئة والمعتمدة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزير المالية « أو من يفوضه » جزءاً لا يتجزأ من موازنة الهيئة عن ذات السنة المالية واتخاذها أساساً للنظر فى أية تعيينات أو ترقية أو تعديلات وظيفية تطرأ خلال السنة المالية .

(المادة ١٠)

يراعى بالنسبة للهيئات العامة الاقتصادية والقومية التي تعد لوائح خاصة أو كادرات خاصة للعاملين بها أن تتقدم للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بتلك اللوائح والكادرات والتعديلات التي تطرأ عليها لمراجعتها وإقرارها قبل صدور قرار السلطة المختصة .

كما يتعين على تلك الهيئات العامة أن تتقدم للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
بمباكلها التنظيمية لدراستها وكذا جداول ترتيب وظائفها والتعديلات التى تطرأ عليها
لمراجعتها واعتمادها .

(المادة ١١)

يحظر تمويل درجات الوظائف العليا بالهيئات الاقتصادية والقومية خلال
السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١ خصماً على الاعتماد الإجمالى العام المدرج بالموازنة العامة للدولة
أو من وفور اعتمادات بنود الأجور وكذلك تمويل الوظائف العليا الناتجة عن توزيع الاعتمادات
الإجمالية المدرجة بموازنة بعض الجهات ، ولا يرفع هذا الحظر إلا بموافقة من رئيس مجلس
الوزراء ، ولا يسرى هذا الحظر على الوظائف العليا غير القيادية التى تمول بالتطبيق
لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن شغل الوظائف المدنية القيادية ولائحته التنفيذية .

(المادة ١٢)

ينبغى على الهيئة قبل التقدم إلى السلطة المختصة بمشروعات قرارات شغل الوظائف
بمختلف مسمياتها وسواء عن طريق التعيين أو الترقيّة التأكيد من ضرورة أن تكون
الوظائف المطلوب شغلها واردة بذات المسمى والدرجة فى جداول ترتيب الوظائف المعتمدة
واستمارة موازنة وظائف الهيئة - وأنها وظائف شاغرة فى موازنة الهيئة عن ذات
السنة المالية التى يجرى فيها شغل هذه الوظائف مع استيفاء الإجراءات والقواعد التى
ينص عليها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية عند التقدم للتعيين بالوظائف
القيادية وكذلك القواعد الواردة بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية
بالنسبة لشغل الوظائف الأخرى .

(المادة ١٣)

يجوز لوزير المالية «أو من يفوضه» بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة نقل العامل من الدرجة الأولى فما دونها بدرجة وظيفته المالية من هيئة إلى جهة أخرى في الحالات التالية :

(أ) إذا لم يكن مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة التي يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية في الهيئة التي يعمل بها .

(ب) إذا كان زائداً عن حاجة العمل في الهيئة التي يعمل بها على أن يلغى تمويل وظيفته من موازنتها .

(ج) إذا كان زائداً عن حاجة العمل في الهيئة التي يعمل بها وفق المقررات الوظيفية التي يقرها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وشرح في إحدى الوظائف المعلن عنها بوحدة إدارية أخرى بمراجعة أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية على أن يلغى تمويل وظيفته الأصلية بموازنة الهيئة التي يعمل بها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها دون حاجة لموافقة لجنة شئون العاملين في الجهتين المنقول منها أو إليها وإلا يجب اتخاذ إجراءات نقله بقرار من السلطة المختصة بعد موافقة لجنسى شئون العاملين بالجهتين المنقول منها وإليها .

(د) العاملون بالهيئات الاقتصادية بالمحافظات المختلفة الذين يتقدمون بطلبات لنقلهم إلى جهات عمل قريبة من مجال إقامتهم بمحافظات أخرى في ضوء الضوابط الصادرة عن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فإذا كان العامل زائداً عن حاجة العمل في الجهة التي يطلب النقل منها وفق المقررات الوظيفية التي يقرها

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة نقل العامل دون حاجة إلى موافقة لجنة شئون العاملين في الجهتين المنقول منها وإليها العامل إلا وجب موافقة لجنة شئون العاملين في الوجدتين المنقول منها أو إليها العامل .

(هـ) يجوز نقل تمويل وظيفة العامل بشاغلها خارج الهيئة إلى مجموعة نوعية ملائمة من ذات المستوى يستوفى شروط شغل إحدى وظائفها إذا كانت المجموعة التي تندرج تحتها وظيفته غير واردة بجداول ترتيب الوظائف المعتمدة بالوحدة المنقول إليها ، وذلك في أحوال نقل العامل إذ لم يكن مستوفيا اشتراطات شغل الوظيفة التي يشغلها أو أي وظيفة أخرى خالية في الهيئة التي يعمل بها أو إذا كان زائداً عن حاجة العمل في الهيئة التي يعمل بها ، وتطبيقاً لحكم المادة (٥٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة رقم (١١) من اللائحة التنفيذية للقانون ويتم النقل بناء على عرض السلطة المختصة في الجهتين المنقول منها العامل وإليها وموافقة لجنة شئون العاملين .

(و) العاملون الذين تم تدريبهم على المهن الحرفية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ وذلك بدرجاتهم المالية إلى خارج الهيئة بناء على اقتراحها ، وذلك لسد احتياجات وحدات إدارية أخرى .

وفي جميع الأحوال تنقطع صلة العامل المنقول بالنسبة للهيئة المنقول منها من تاريخ صدور القرار ، وعلى أن يستمر الخصم بتكاليف الدرجات المنقولة على موازنة الهيئة المنقول منها حتى نهاية السنة المالية مع تصويب الوضع في مشروع موازنة العام المالي التالي .

(المادة ١٤)

يجوز خلال السنة المالية في ضوء أحكام المادة ٥٥ (مكرر) من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بعد موافقة كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزير المالية أو من يفوضه نقل العاملين بالمجموعة النوعية لوظائف الخدمات المعاونة بدرجاتهم المالية إلى إحدى الوظائف بالمجموعات النوعية للوظائف الحرفية بجداول ترتيب وظائف الهيئة المعتمدة ، على أن يصدر قرار هذا النقل من السلطة المختصة بالهيئة .

(المادة ١٥)

يجوز خلال السنة المالية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وبموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » نقل تمويل درجات وظائف العاملين بالهيئة الشاغلين لوظائف مكتبية من غير المؤهلين وكذلك الشاغلين لوظائف فنية من غير المؤهلين إلى المجموعة المستحدثة لهذا الغرض بجداول وظائف الهيئة تحت مسمى - المجموعة النوعية للوظائف المكتبية لغير المؤهلين أو المجموعة النوعية للوظائف الفنية لغير المؤهلين - وذلك بمراعاة اشتراطات الالتحاق بوظائفها ووفقا للضوابط المقررة بمعرفة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وعلى أن يجرى التعديل المترتب على ذلك باستمارة الموازنة ، وعلى أن يصدر قرار بهذا النقل من السلطة المختصة بالهيئة اعتبارا من تاريخ موافقة وزير المالية « أو من يفوضه » .

(المادة ١٦)

يوقف شغل درجات المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب إلا في أدنى درجات التعيين بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ولا يجوز استخدام تكاليف وظائف المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب وكذا الوظائف التي تخلو بالوحدة أثناء السنة في أى أغراض أخرى إلا بعد استطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وموافقة وزير المالية .

(المادة ١٧)

لا يجوز خلال السنة المالية تجاوز جملة اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية وتكاليف حوافز العاملين إلا بقرار من رئيس الجمهورية « أو من يفوضه » وفى حدود وفور اعتمادات بنود الأجور .

ولا يجوز الصرف بناء على أى قرار يصدر من السلطة المختصة دون أن يقابله اعتماد قائم ومدرج وقابل للصرف منه فى ذات الغرض المطلوب خلال السنة المالية .

ومع ذلك يجوز بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين بنسبة لا تتجاوز (٣٪) من الزيادة الحقيقية فى الحصيلة الفعلية للإيرادات الجارية عن تقديراتها بموازنة الهيئة أو من قيمة الوفورات الفعلية فى اعتمادات النفقات الجارية التى تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيد الإنفاق يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية بحيث يودى ذلك إلى رقى مستوى أداء الخدمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية .

ويلزم عند صدور القرارات المنظمة للصرف على اعتمادات بند (٥) مكافآت بأنواعه (الجهود غير العادية ، والمكافآت التشجيعية ، والحوافز ، وأية مكافآت أخرى) تجنب التكاليف اللازمة لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٤٩ لسنة ١٩٩٨ والقواعد التنفيذية له بمنح العاملين المدنيين بالدولة مكافأة شهرية تعادل الفرق بين نسبة (٢٥٪) من الأجر الأساسى الشهرى وبين ما يتقاضونه فعلاً من حوافز أقل ، وذلك فى اعتماد مستقل بنوع (٣) حوافز (د) / (حافز إثابة) ، على أن تكون أولوية الصرف لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه ، ويتم بعد ذلك صرف أنواع المكافآت الأخرى وفقاً للقرارات الصادرة من السلطة المختصة وفى ضوء القواعد المقررة .

ولا يجوز استخدام الاعتمادات المدرجة بنوع (٣) حوافز (د) / (حافز إثابة) أو وفورها في أي معرض سوى تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٤٩ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه .

(المادة ١٨)

لا يتم التعاقد أو التجديد على بند ٢ - مكافآت شاملة نوع (١) خبراء وطنيين أو تجديد التعاقد على نوع (٣) المعينين بمكافآت شاملة ونوع (٤) أجور الموسمين إلا بعد مراجعة وموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

ولا يجوز الصرف من هذه الأنواع إلا في حالات التعاقد التي تمت بمراعاة أحكام المادة (١٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرارى وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين و ٢٥ لسنة ١٩٩٧ بنظام توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة وبمراعاة حصول الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على موافقة رئيس مجلس الوزراء على أى تعاقد جديد على نوع (١) خبراء وطنيين قبل إخطار الهيئة الطالبة ولا يجوز الصرف لهؤلاء المتعاقدين إلا من اعتمادات هذا النوع .

(المادة ١٩)

يحظر استخدام الاعتمادات المخصصة لبند النشر والطبع والإعلان والدعاية والاستقبال فى إعلانات غير مرتبطة بتحقيق الأهداف الداخلة فى اختصاص الهيئة وبشرط أن تكون لازمة لتحقيق الأهداف .

على أن يكون الصرف على نوعى العلاقات العامة والاستقبال ونفقات الشئون والعلاقات العامة فى الأغراض التى تتعلق بواجبات الوظيفة ومقتضيات الاستقبال لضيافة للمؤتمرات العامة فى حدود القواعد التى يقررها الوزير المختص ولا يجوز تجاوز الاعتمادات المدرجة لهذين النوعين إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء .

(المادة ٢٠)

يجوز خلال السنة المالية بموافقة وزير المالية زيادة الاستخدامات الجارية في موازنة الهيئة بنسبة لا تتجاوز (٧٥٪) من الزيادة التي تتحقق في الإيرادات الجارية المرتبطة بالنشاط عن المقدر في موازنة الهيئة وفقا لمتطلبات التشغيل وتعديل موازنة الهيئة بما يترتب على تنفيذ ما تقدم وبما لا يتعارض مع المادة رقم (١٧) من التأشيرات .

(المادة ٢١)

تلتزم الهيئة بسداد فائض الحكومة ومستحقات الخزانة العامة المقدره بموازنتها على دفعات شهرية بواقع $\frac{1}{12}$ كحد أدنى من هذه التقديرات وتكون المحاسبة النهائية طبقا للحساب الختامي المعتمد للهيئة .

(المادة ٢٢)

يجوز لوزير المالية « أو من يفوضه » زيادة التحويلات الرأسمالية في ضوء المستحقات الفعلية أو أى التزامات مستجدة وذلك مقابل زيادة في الإيرادات الرأسمالية وتعديل الموازنات تبعا لذلك بشرط ألا يترتب على ذلك أى أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة ٢٣)

يجوز بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » تسوية المديونيات بين الجهات المختلفة وتعديل الموازنات المختصة تبعا لذلك بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

كما يجوز زيادة رؤوس أموال الهيئات الاقتصادية نتيجة لتسوية المديونيات المشار إليها آنفا وتنفيذا لسياسات الإصلاح المالى والاقتصادى بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة .

(المادة ٢٤)

يجوز لوزير المالية «أو من يفوضه» زيادة ملكية الدولة في رأس مال هيئة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوك التنمية الزراعية بالمحافظات أو تمويل الزيادة في الاحتياطيات المطلوبة وذلك من الزيادة التي تؤول للخزانة العامة من فائض هيئة البنك الرئيسي للسنة المالية السابقة عن المستهدف تحقيقه وعلى ضوء ما تنتهي إليه الجمعيات العامة للبنوك التابعة ومجلس إدارة البنك الرئيسي .

(المادة ٢٥)

تسرى على الهيئات الاقتصادية التأشيرات العامة للاستخدامات الاستثمارية الخاصة بالهيئات والوحدات الاقتصادية غير العاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والواردة بقانون خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

(المادة ٢٦)

تعتبر التأشيرات الخاصة الواردة بجداول موازنة الهيئة جزءاً من هذه التأشيرات .